



الجمهورية التونسية
وزارة التجارة والصناعات التقليدية



المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

مؤتمر إقليمي حول

" تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات "

التقرير الختامي لأعمال المؤتمر

بيروت

26 أيار/مايو 2009



بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

فهرس المحتويات:

3.....	1- ملخص جدول الأعمال.....
	2- التقرير الختامي للمؤتمر
4.....	2.1 مقدمة.....
5.....	2.2 ملخص فعاليات المؤتمر الإقليمي.....
25.....	3- الخاتمة.....

1. ملخص جدول الأعمال:

اليوم الأول: الجمعة 15 أيار/مايو 2009	
تسجيل الحضور	17:30-16:30
الجلسة الافتتاحية: كلمات ترحيبية وعرض لخلفية المؤتمر ولمحاور النقاش الرئيسية التي يتناولها.	18:00-17:30
الجلسة العامة الأولى: تقويم عام لبيئة الأعمال والاستثمار في دول المشروع	20:00-18:00
نشاط اجتماعي : حفل عشاء رسمي	20:00
اليوم الثاني: السبت 16 أيار/مايو 2009	
ورشة العمل الأولى: استراتيجيات وطنية لتطوير البيئة القانونية للأعمال ورشة العمل الثانية: التحديات التي تواجه الاستثمار، تحديدا الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في دول المشروع	10:30-9:00
استراحة	11:00-10:30
الجلسة العامة الثانية: أولويات إصلاح التشريعات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13:00-11:00
استراحة الغداء	14:00-13:00
ورشة العمل الثالثة: المتطلبات الرئيسية لتحسين البيئة القانونية للأعمال ورشة العمل الرابعة: إدخال المؤسسات القانونية الحديثة إلى النظم القانونية القائمة في دول المشروع	15:30-14:00
الجلسة الختامية	16:00-15:30

2. التقرير الختامي:

2.1 مقدمة

ضمن إطار مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)¹ بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI)، انعقد المؤتمر الإقليمي الأول حول " تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات" وذلك في مدينة قمرت ، تونس بتاريخ 15 و16 مايو/أيار 2009.

شارك في أعمال هذا المؤتمر أكثر من 120 شخصية² من الدول المعنية بالمشروع³ ضموا بالإضافة إلى رجال القانون والأعمال، شخصيات مرموقة معنية بصنع السياسات وممثلين عن هيئات حكومية أساسية إلى جانب خبراء إقليميين ودوليين وممثلين عن المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية.

وقد هدف هذا المؤتمر بشكل أساسي إلى عرض ومناقشة التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية وذلك لتعزيز معرفة المشاركين حول المخاطر والتحديات القائمة لمناخ الأعمال والمساهمة في تكوين رؤية واضحة ومتناسقة حول حاجات الإصلاحات والسياسات التطويرية المطلوبة انطلاقاً من حاجات كل من دول المشروع.

كما شكل منتدى للحوار بشأن السياسات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي بحيث يؤمن فرصة جديدة لتبادل الأفكار والتجارب بين المتحاورين ويوفر تبادلاً للمعرفة عن طريق الأقران من أجل بلورة الأفكار

¹ موقع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) على شبكة الانترنت : www.arabruleoflaw.org

² مرفق ربطاً الملحق رقم 1: لائحة المشاركين في المؤتمر

³ إن الدول المعنية بالمشروع هي: لبنان، تونس، اليمن، الإمارات العربية المتحدة

والجهود وحاجات التحديث بحيث يصبح التقرير الإقليمي أداة علمية من أدوات الدفع باتجاه تحقيق الإصلاح القانوني المنشود.

إن هذا التقرير يلخص فعاليات المؤتمر والنتائج التي توصل إليها المشاركون من خلال المداخلات التي قدموها والمناقشات التي أداروها والتي غدت المقررات التي نتجت عن أعمال المؤتمر.

2.2 ملخص فعاليات المؤتمر الإقليمي

❖ الجلسة الافتتاحية:

خصصت هذه الجلسة للكلمات الافتتاحية والترحيب بالمشاركين ولتقديم عرض لخلفية المؤتمر ولمحاور النقاش الرئيسية التي سيتناولها، وبعد كلمة ترحيبية بالوفود ألقاها السيد خليفة التونكتي، مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية، نيابة عن الفريق الوطني المسؤول عن المشروع في تونس، استهل الحديث السيد وسيم حرب (المؤسس والمشرف العام في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة) الذي قدم عرضاً مختصراً عن إنجازات المركز ونشاطات المشروع، مشيراً إلى أن هذا المؤتمر يأتي كثمرة تعاون وثيق بين المركز من جهة ووزارة التجارة والصناعات التقليدية في تونس من جهة أخرى، وكنتيجة للدعم المستمر والمشكور لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية . وقد شرح الدكتور حرب إطار وخلفية المؤتمر وجدول أعماله عارضاً للتقرير الإقليمي الذي سيناقشه المؤتمر ولمنهجيته ومراحل عمله وأقسامه الرئيسية.

وقد انتقل بعدها للحديث معالي السيد مارك دي جاردان (نائب رئيس البعثة في السفارة الأميركية في تونس وممثل حكومة الولايات المتحدة الأميركية في المؤتمر) الذي شكر جهود الجهات المنظمة مثنياً على أهمية هذا المشروع في تطوير بيئة قانونية أكثر ملائمة للأعمال في دول المشروع، بما يساهم هذه البيئة في تعزيز الاستثمار وتحسين المناخ الاقتصادي والتشريعي العام.

أما معالي السيد رضا التويتي (وزير التجارة والصناعات التقليدية في تونس) فبعد أن رحّب بجميع الحاضرين في تونس وشكر الفريق الوطني والإقليمي على حسن التنظيم للمؤتمر، أكد على أهمية المؤتمر المعقود نظراً لما يتضمنه من مواضيع هامة وما سيتخلله من نقاش ثري سيدعم نتائج المشروع ويساهم في مزيد بلورة مسارات تحديث القوانين التجارية بدول المنطقة والاستفادة في ذلك من دروس مختلف التجارب. وقد أعرب السيد التويتي عن الثقة بأن نتائج المشروع وتوصياته ستساهم في تعميم الفائدة من التجارب الوطنية والاستفادة من أفضل الممارسات خاصة وأن تجارب الدول الأربعة النموذجية متنوعة وثرية.

وأكد على أهمية مقارنة التشريعات التجارية والاقتصادية في المنطقة لتسهيل الاندماج الإقليمي. كما أبرز أن تونس ساعية لتحسين مناخ الأعمال وهي بصدد إنجاز تشخيص تشريعي لقطاع الخدمات وهو جهد يتكامل مع ما يهدف إلي مشروع تقرير القوانين التجارية.

❖ الجلسة العامة الأولى بعنوان: "تقويم عام لبيئة الأعمال والاستثمار في دول المشروع"

افتتحت هذه الجلسة بتقديم عرض لوثائقي عن أبرز المؤشرات والإحصاءات المتعلقة ببيئة الاقتصاد والأعمال، وقد تولى إدارتها السيد شكري الماموغي كاتب الدولة للتجارة نيابة عن معالي السيد رضا التويتي، وزير التجارة والصناعات التقليدية في تونس، وقد تخلل هذه الجلسة عرض لنتائج عملية التقويم الشاملة التي تمت خلال المرحلة الأولى من المشروع والتي تناولت أبرز خصائص بيئة الأعمال في الدول الأربع المعنية (لبنان، تونس، الإمارات واليمن). وقد تم التركيز تحديداً على المخاطر الرئيسية المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، قانونية، وإدارية...) التي تواجه مجتمع الأعمال في دول المشروع والتي تنعكس على عملية التطوير والإصلاح في المنطقة.

وقد عرضت خلال هذه الجلسة تباعاً "أوراق عمل كل من:

السيد سمير نصر⁴ (مدير مركز الدراسات والاستشارات الاقتصادية، مستشار إقليمي لمشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا") الذي قدم مداخلة حول "تقييم مخاطر العمل والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" عارضاً للشق الاقتصادي والمتعلق برسم السياسات من التقرير الإقليمي حول تقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية مركزاً على المخاطر والمعوقات التي تواجهها الأعمال في دول المشروع. وقد عرض الدكتور نصر في مداخلته للأزمة المالية العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من زاوية انعكاساتها وسبل مواجهتها بما يضمن الإصلاح في مناخ الاستثمار وتحسين الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص في كل من دول المشروع. بالإضافة الى ذلك، فقد قدم الدكتور نصر عرضاً مفصلاً للخلفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واقع الاستثمار في كل من هذه الدول، وذلك انطلاقاً من تقييم لمخاطر العمل في كل من هذه الدول. هذا وقد تم التطرق في هذه الجلسة أيضاً الى المخاطر العملية الديناميكية والهيكلية وسبل معالجتها.

السيد روجيه ملكي⁵ (خبير اقتصادي) الذي تناول مناخ الأعمال في لبنان: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح عبر تقديمه لعرض مفصل عن برنامج الحكومة الإصلاحي والقائم على ست ركائز داخلية، يساندها دعم مالي من جانب المجتمع العربي والدولي، هي (1) تصحيح جذري في المالية العامة، (2) اعتماد سياسة نقدية رصينة، (3) القيام ببرنامج خصخصة، (4) اعتماد برنامج لإصلاح القطاع الاجتماعي، (5) تعزيز النمو، و(6) الحصول على مساعدة مالية دولية. وقد تناول السيد ملكي لاقتراحات الإصلاح البنويوية التي قد تساهم في تعزيز النمو وتحسين بيئة الأعمال في الدولة اللبنانية مستعرضاً في

⁴ مرفق ربطاً الملحق رقم 2: عرض السيد سمير نصر حول "الجانب المتعلق ببيئة الأعمال والاستثمار من التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية" ونتائجه حول مخاطر الأعمال في دول المشروع

⁵ مرفق ربطاً الملحق رقم 3: عرض السيد روجيه ملكي، حول: "مناخ الأعمال في لبنان: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح"

ختام مداخلتها الى جهود التصحيح الداخلية والتي من المتوقع أن تؤدي في السنوات الخمس المقبلة إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

السيد **نظفي بو زيّان**⁶ (أستاذ جامعي في الاقتصاد) الذي تناول **مناخ الأعمال في تونس: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح**، عارضاً لأبرز مؤشرات جودة مناخ الأعمال وواقعها في تونس من حيث الإحصاءات والأرقام. وقد شدد السيد بوزيان على أهمية اتخاذ العديد من الإجراءات، سواء كانت تشريعية، اقتصادية، أو إدارية وذلك بغية المساهمة في تخفيف حدة المخاطر الاقتصادية وتمهد السبيل للإصلاح في تونس. وقد تطرقت المداخلة في حيز كبير منها لتطور الواقع الاقتصادي والاستثماري في تونس منذ أواسط الثمانينات مع التركيز على ما أسماه بالديناميكية المؤسساتية التي شهدتها تونس مؤكداً أن أي بيئة ملائمة لتطوير الأعمال لا بد وأن تتصف بالميزات التفاعلية الآتية، (1) انصهار اجتماعي صلب، (2) اندماج أوسع في الاقتصاد العالمي، (3) نمو اقتصادي مستدام، (4) إضعاف قدرات الأدوات التدخلية في السياسية الاقتصادية التقليدية، (5) تعزيز دور المنافسة في الاقتصاد.

السيد **محمد المهيري** (مستشار قانوني أول ومدير إدارة الشؤون القانونية الإستراتيجية في المجلس التنفيذي في دبي) الذي تناول **مناخ الأعمال في الإمارات: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح** الذي أكد على أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة يعد من أكثر اقتصاديات المنطقة تنافسيا وجذبا للأعمال، حيث حققت دولة الإمارات- ونظرا لثقة المجتمع الاقتصادي الدولي بها- مكانة اقتصادية مرموقة بين أقرانها من دول العالم. و أكد أن تأثير هذه الأزمة على اقتصاد دولة الإمارات كان محدودا لما يتمتع به من بيئة جاذبة للأعمال للأسباب التالية: (1) الانفتاح التجاري وفق إستراتيجية التنوع الاقتصادي والشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص، (2) التركيز على قطاع الخدمات التي تشمل السياحة والنقل والاتصالات، والذي يحظى بموارد عمالية وبشرية ضخمة تتميز بأجور تنافسية، (3) تمتع

⁶مرفق ربطاً" الملحق رقم 4 :عرض السيد نظفي بو زيّان، حول: "مناخ الأعمال في تونس: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح"

الإمارات لسجل تاريخي في مجال انخفاض التعرفة الجمركية والحوافز غير الجمركية، (4) تنمية حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الكلي، والتي وصلت إلى ما يزيد عن 40%، و(5) تطوير هيكل الصناعات المحلية القائمة على منتجات بترولية إلى صناعات أكثر تنوعاً وشمولية. أخيراً عرض السيد محمد المهيري لبعض التحديات التي تواجه مناخ الأعمال في الإمارات تكمن في: التشريعات وقوانين الالتزام - الركود الاقتصادي بما في ذلك من مصاعب في توفير الدخل وتقليل النفقات - الاتجاه نحو الاهتمام بالبيئة ومبادرات التخضير - دخول الشركات في الأسواق المجاورة والمناطق الجغرافية البعيدة - ندرة المهارات الإدارية والبشرية المتميزة - إقامة التحالفات والصفقات الضخمة - تكرار نموذج الأعمال - مخاطر السمعة الدولية.

السيد محمد الهاوري (وكيل قطاع الدراسات، وزارة التخطيط والتعاون الدولي) الذي تناول **مناخ الأعمال في اليمن: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح** عارضاً للإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار في اليمن لناحية التشريعات القائمة والمؤسسات المعنية بالترويج للاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه. وقد قدم السيد الهاوري نماذج من الإصلاحات لبيئة الأعمال والاستثمار في اليمن ومؤشرات بيئة أداء الأعمال محدداً ترتيب اليمن في مؤشرات تقرير بيئة أداء الأعمال لعامي 2008-2009 مؤكداً على أن اليمن قد تحسنت في ستة مؤشرات رئيسية في حين أنها قد تراجعت في أربعة. أخيراً، بعد الحديث عن التحديات والمخاطر العامة التي تواجه البيئة الاستثمارية، عرض السيد الهاوري للعوائق الرئيسية التي تواجه الاستثمار مرتباً إياها بحسب درجة تأثيرها منطلقاً منها لإبداء اقتراحات رئيسية في مجالات الإصلاح المستقبلية، وهي (1) تحويل الهيئة العامة للاستثمار إلى هيئة ترويج للاستثمار و(2) توفير خدمات البنية التحتية في المواقع الاستثمارية والمناطق الصناعية و(3) إصدار قانون السجل العقاري والبدء في تطبيقه، و(4) إصدار قانون الاستثمار الجديد، و(5) إعداد وتنفيذ إستراتيجية ترويج للاستثمار في اليمن و(6)

استكمال تطبيق نظام النافذة الواحدة و(7) مراجعة القوانين المالية والتجارية المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، و(8) تطوير نشاط وحدة الشراكة مع القطاع الخاص PPP.

بعد ذلك جرت مناقشة عامة بين الحضور والمتحدثين تم خلالها التطرق إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على المنطقة العربية ودول المشروع تحديداً، والمعوقات الأخرى التي تواجه اقتصادات دول المشروع والمنطقة العربية بكاملها.

وفي ختام الجلسة، قام السيد شكري مامغلي كاتب الدولة للتجارة بحوصلة النقاش مبرزاً بالخصوص أهم الاستنتاجات ووجود قواسم مشتركة بين الدول الأربعة أبرزها:

1. تحقيق نسبة نمو إيجابية.
2. عدم ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالنفط.
3. تنوع القاعدة الإنتاجية.
4. الدور الهام الذي يحظى به القطاع الخاص.
5. أهمية الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية و بيئة الأعمال و استجلاب الاستثمارات.

❖ النشاط الاجتماعي:

اختتم اليوم الأول من المؤتمر بعشاء رسمي حضره كل المشاركين في المؤتمر وممثلين عن بعض الجهات الحكومية التونسية ومدير المكتب الإقليمي لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية في تونس. وقد ساهم هذا النشاط في تعريف المشاركين من مختلف الدول على بعضهم البعض وعلى الخبراء المحاضرين في المؤتمر بما يضمن تكوين علاقات شخصية بين جميع المعنيين تسهل عملية التنسيق والتواصل لتحقيق أهداف المشروع على المستوى الإقليمي. وقد تخلل هذا العشاء تقديم عرض من قبل السيدة رلى عاكوم (أخصائية قانونية في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة) حول نشاطات مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحديداً حملة التوعية التي يتم إطلاقها بهدف (i) نشر المعرفة والوعي بين

المشاركين المستفيدين حول نشاطات ونتائج المشروع و(ii) تعميق ودعم توصيات الإصلاح التي سيتم تطويرها كأحدى مخرجات المشروع.

❖ ورشة العمل الأولى بعنوان: "استراتيجيات وطنية لتطوير بيئة الأعمال"

ترأس هذه الورشة السيد شكيب نويرة، رئيس المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، الذي عرض لأهمية الموضوع الذي تتم مناقشته نظراً لعلاقته الوثيقة بالبيئة القانونية للأعمال وأبعادها التطويرية.

وقد بدأ بالحديث السيد جوليان لفييس⁷ (اختصاصي في قسم تنمية القطاع الخاص بالبنك الدولي) الذي قدم مداخلة حول تقويم مناخ الأعمال : المقاربات والمؤشرات الرئيسية، مستعرضاً أهم المؤشرات المعتمدة لتصنيف الدول، خاصة من خلال تقرير Doing business. وقد ركز السيد لفييس بصورة خاصة على مؤشر ديناميكية الإصلاحات التشريعية للأعمال وأشار إلى أهمية المرتبة التي تحتلها المنطقة العربية في هذا المجال وذلك بعد الولايات المتحدة وأوروبا. وقد أشار إلى مرتبة كل من الدول المعنية بالمشروع في المؤشرات الدولية، وذكر في هذا المجال بعض الأمثلة لمجموعة من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الدول من ذلك مثلاً الإصلاحات المتعلقة بالقروض والمعلومات حول الاقتراض وتسجيل الأعمال وتكاليفها وتسهيل الإجراءات الإدارية.

انتقل بعدها السيد ألكسندر بومر⁸ (رئيس وحدة تنمية القطاع الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي) لتقديم مداخلته حول استراتيجيات تطوير مناخ الأعمال : التعريفات والنموذج المعتمد من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي. وقد ركز السيد ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي على أهم النقاط المعتمدة في نموذج المنظمة وخاصة تلك المتعلقة بالقوانين حول

⁷ مرفق ربطاً الملحق رقم 5 : عرض السيد جوليان لفييس، حول: "تقويم مناخ الأعمال: المقاربات والمؤشرات الرئيسية"

⁸ مرفق ربطاً الملحق رقم 6 : عرض السيد الكسندر بومر، حول: "استراتيجيات تطوير مناخ الأعمال: التعريفات والنموذج المعتمد من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي"

المؤسسات وبذور القانون ومكافحة الفساد وبالقوانين الجديدة في مجال الأعمال. وقد أكد على (1) أنه لا يوجد نموذج واحد لإستراتيجية تطوير مناخ الأعمال، (2) ضرورة تكوين لجنة أو هيكل مكلف بالإصلاح التشريعي، وذلك بمشاركة مختلف الوزارات والقطاع الخاص وبقية الأطراف المتدخلة في العملية، و(3) دور القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أما المداخلة الثالثة فكان موضوعها "دور القطاع الخاص والشراكة بين القطاع العام والخاص"، وقد قدمها السيد يوسف بوهلال (مدير عام وزارة التنمية والتعاون الدولي في تونس) مؤكداً على أهمية تطوير وتحسين الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في ميدان البنية الأساسية وتخصيص عدد من الخدمات التي كانت حكراً على الدولة فيما قبل وذلك من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتدعيم المنافسة وآليات السوق. كما شدد على ضرورة تحرير الاستثمار في أغلب القطاعات والسماح بتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية، ملقياً الضوء على أهمية اللجوء إلى مختلف آليات هذه الشراكة من أجل دفع التنمية وركّز بصفة خاصة على آلية "عقد اللزّمة". كما استعرض أخيراً عدد من المشاريع الكبرى التي يجري إنجازها في تونس في إطار هذه الشراكة.

في نهاية هذه الورشة، دار نقاش بين الحاضرين تناول عدد من النقاط، أهمّها مدى تأثير تحسين المحيط التشريعي للأعمال على تدفق الإستثمار الأجنبي والعلاقة بين الأزمة المالية والإقتصادية التي يمرّ بها العالم حالياً والقوانين المتعلقة بالشفافية في عالم المال والأعمال. وكان تأكيد على (1) أهمية دور المحيط التشريعي للأعمال في دفع الاستثمارات الوطنية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية و(2) العلاقة الوثيقة بين القدرة التنافسية للقطاع الخاص الوطني وتطور المحيط التشريعي للأعمال، و(3) ضرورة التنسيق المستمر بين مختلف الأطراف المتدخلة في ضبط استراتيجيات تطوير المحيط التشريعي للأعمال، وأخيراً (4) وجود علاقة وثيقة بين التشريع الإقتصادي والمالي والأزمة العالمية وقد تمت الإشارة في هذا المجال

إلى أن المقاربة الحذرة لبعض التشريعات العربية مكّنت من تفادي الآثار الكبيرة للأزمة، من ذلك مثلاً التشريع اللبّاني الذي يمنع البنوك التجارية من المضاربة.

❖ ورشة العمل الثانية بعنوان: "التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر"

ترأس هذه الجلسة السيدة **حسنية العلي** (مديرة خدمات المتعاملين في هيئة المعرفة والتنمية البشرية في مجلس دبي التنفيذي) التي تحدثت عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز البيئة القانونية للاستثمار وأهمية تفعيله.

وقد استهل الحديث السيد **كمال حمدان**⁹ (خبير اقتصادي، رئيس مؤسسة البحوث والاستشارات) الذي قدم مداخلة حول **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المشروع - الحوافز والعقبات**، وقد أعطى لمحة عن الواقع الماكرو- اقتصادي في هذه الدول مركزاً على التشويه في بنية الأسعار في الدول الأقل نمواً مما يرفع من قيمة العملة الأجنبية. وقد تحدث عن تحرير التجارة كحافز لتحسين مناخ الأعمال وعن السعي لتحسين إدارة نظام الحكم وخاصة من الناحية القضائية. وقد شرح السيد حمدان لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد أعطى لمحة مقارنة عن الدول الأربع واصفاً نسق هذه التدفقات في لبنان بالثابت وفي اليمن وتونس بالمتغير وفي الإمارات بالمرتفع. وأخيراً، شرح بأن الموضوع أو السؤال الأساس يبقى حول اتجاه أموال الاستثمار المباشر بما يعني ذلك من تبعات على الدولة، لأن الاتجاه الذي تسلكه هذه الأموال هو الذي يحدد مغزاها وأهميتها، مقدماً تحليل إحصائي حول حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأربع دول.

9 مرفق ربطاً الملحق رقم 7: عرض السيد كمال حمدان، حول: "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المشروع: الحوافز والعقبات"

أما المتحدث الثاني السيد خالد يحي¹⁰ (مدير البرنامج العربي للإدارة والتنمية، أستاذ السياسة والإدارة العامة في كلية دبي للإدارة الحكومية)، فقد قدم مداخلة حول العلاقة والتفاعل بين المستثمرين الأجانب والمحليين حيث قام بداية بتحليل العلاقة بين المستثمرين المحليين والأجانب من خلال توصيف علاقة التعاون، ثم تكلم عن النقص في الدراسات وضعف تحليل طبيعة العلاقات لناحية التفاعل بين مستثمري الداخل (المحليين) والخارج (الأجانب)، محدداً أربعة قضايا أساسية تؤثر على نوعية المستثمرين وعملية نقل المعرفة و هي: (1) نظرة مستثمري الداخل الى الأجانب والتي تختلف بحسب ما إذا كانوا ينظرون الى الاستثمار كفرصة أم كتهديد و(2) عملية أو إشكالية نقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا و (3) متطلبات العلاقة الناجمة بين المستثمرين المحليين والأجانب وبين القطاعين العام والخاص. وأخيراً، أشار السيد يحي تكلم عن موضوع البحوث المستقبلية وعلاقتها باتجاه وضع السياسات وخاصة بناء القدرة وسياسات الاستثمار.

بعد ذلك تحدث السيد هاني البوعاني¹¹ (نائب رئيس الهيئة العامة للشؤون البحرية في اليمن) عن دور مجتمع القانونيين في تعزيز الاستثمار، فقام بتعريف مقومات مجتمع القانونيين بالمفهوم الواسع والذي يشمل رجال القانون، المؤسسات التحكيمية، القضاة ونقابات المحامين، مؤكداً على دورهم في عملية تعزيز الاستثمار الأجنبي. ثم تحدث دور مجتمع القانونيين في تذليل معوقات الاستثمار، مؤكداً على دور المحامي كأحد أهم مكونات مجتمع القانون بعد تحوله من ممارسة النشاط التقليدي في المرافعة والمدافعة إلى أنشطة مختلفة من تحكيم ووساطة وتوفيق، والأهم دوره كمستشار للمستثمر الأجنبي. وقد شدد السيد البوعاني على ضرورة إلمام المحامي بالتشريعات الاقتصادية وأهمية تعيين محام عند تأسيس الشركة.

¹⁰ مرفق ربطاً الملحق رقم 8: عرض السيد خالد يحي، حول: "العلاقة والتفاعل بين المستثمرين الأجانب والمحليين"

¹¹ مرفق ربطاً الملحق رقم 9: عرض السيد هاني البوعاني، حول " دور مجتمع القانونيين"

أخيراً وانطلاقاً من دور المؤسسات التحكيمية والقانونية ونقابات المحامين، فقد أكد السيد البوعاني على الإعداد المستمر وتنظيم الدورات التدريبية.

في ختام الجلسة، دار نقاش عام بين المشاركين حيث تم الاستيضاح عن أبرز المعوقات المشتركة في الدول الأربعة و عن دور الإستثمار الفعلي في التطور، هذا فضلاً عن شرح موضوع إغلاق المؤسسة وكيفيته، ووسائل تفسير دور القانون التجاري. وقد تمت الموافقة على التوصيات التالية: (1) تفعيل توجيه أموال الاستثمارات الأجنبية، (2) تحسين وتدعيم العلاقة بين المستثمر الوطني والأجنبي، (3) تفعيل دور القانون التجاري و(4) تعزيز مراكز البحوث وإعداد المنشورات القانونية لبناء المعرفة.

❖ الجلسة العامة الثالثة بعنوان: "أولويات إصلاح التشريعات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

انعقدت هذه الجلسة حول أولويات إصلاح التشريعات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برئاسة السيد راينر غايغر، محامي والمستشار الدولي لمشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أكد على أهمية تحديث الإطار التشريعي كأحد أبرز المكونات نحو بيئة قانونية أفضل للأعمال.

تحدث بدايةً السيد الياس شلهوب، (محام بالاستئناف، مدير مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا")، عارضاً الشق القانوني من التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية ونتائجه حول الإصلاحات القانونية الأساسية في دول المشروع. وقد قام باستعراض القوانين ومن ثم تطرق الى مصادر التشريع انطلاقاً من المنحى التاريخي لتطور التشريعات مركزاً على بعض القوانين كقوانين الإفلاس والضرائب والمنافسة والعمل. وقد شدد السيد شلهوب على أهمية وجود قوانين محددة للاستثمار واصفاً القانون اللبناني بالأكثر حداثة ولو مراسيم

تطبيقية، أما القانون اليمني فقد اعتبره بالجيد كونه يطور وفقاً للخبرة القانونية، ملقياً الضوء على ضرورة الانضمام الى اتفاقيات الاستثمار.

وتحدثت فيما بعد السيدة جيزيل زوين¹² (محامية في مكتب إبراهيم نجار للمحاماة) حول التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات. وقد بدأت بالحديث عن التعديلات القانونية المحفزة لبيئة الأعمال الاستثمارية وواقع الأعمال التجارية بشقيها الإداري والعملي من جهة والقضائي من جهة أخرى، مع تعداد للقوانين المعنية. ثم قامت بالتحدث عن واقع الإصلاح التشريعي التجاري خصوصاً لناحية الإصلاحات المنجزة كقوانين التطور الإداري وقوانين الانضمام للاتفاقيات الدولية. أخيراً استعرضت السيدة زوين أبرز التحديات والتطورات التي تواجه التطور التشريعي التجاري في لبنان وهي (1) ثقافة الإفلات من العقاب و(2) زعزعة هيبة الدولة و(3) ظاهرة الفساد.

وفي إطار الموضوع عينه أي التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات، تحدث السيد أنطوان باسيل¹³ (خبير اقتصادي دولي وأستاذ جامعي) منتقداً عدم وجود سياسية اقتصادية واضحة لتطوير التشريعات وعدم أخذ مفهوم تحديث القوانين لمتطلبات الاقتصاد الوطني. وقد شدد السيد باسيل على دور الحوافز في تعزيز الاستثمار، وتحديد الحوافز التي تعوض عن نقص هيكلية الاقتصاد (Risk Premium Functions)، وتلك التي تتعلق بالأهداف التنموية، وتعزيز عوامل الإنتاج المفقودة والغير كافية من أجل خلق الاقتصاد الديناميكي والذي تشكل التكنولوجيا جزء كبير منه. وبعد أن أكد على واجب السلطة تجنب الازدواج ضريبي تحدثت عن عوامل تحفيز الاستثمار مشيراً الى ارتفاع كلفة الحوافز وسوء إدارتها الحوافز بما يؤدي غالباً الى عدم المساواة والتمييز. وقد انتهى إلى التنبيه

¹² مرفق ربطاً الملحق رقم 10: عرض السيدة جيزيل زوين حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات"

¹³ مرفق ربطاً الملحق رقم 11: عرض السيد أنطوان باسيل حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات"

لخطر تدخل بلدان المنطقة بمنافسة مضرّة فيما بينهم، مما يوجب التنسيق بين الدول لمنع المنافسة التمييزية.

بعد السيد باسيل، حاضر السيد احمد ورفلي¹⁴ (قاضي باحث، رئيس فريق عمل في مركز الدراسات القانونية والقضائية) حول التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في تونس: الأولويات والعقبات عارضاً للخطوات المختلفة لتطوير التشريعات مشدداً على التعديلات التشريعية التالية: (1) تيسير إحداث الشركات لناحية النشر، (2) المعاملات بين الشركات ومسيريها بمزيد من الشفافية، (3) تدعيم المسؤولية المدنية للمسيرين، (4) وضع نظام نهائي محصص الأرباح والتأسيس، (5) تيسير خروج أقلية الشركاء من الشركة، و(6) إقرار مبدأ صحة الاتفاقيات المبرمة في الشركة مع القيود.

وقد أبرز إستفادة عملية الإصلاح الأخيرة لمجلة الشركات التجارية من بعض مقترحات ورشة العمل الوطنية التي إنتظمت في شهر جانفي 2009.

بعد ذلك قدم ملخصاً لأهم مقترحات الإصلاح التي تضمنها التقرير الوطني حول التشريعات التجارية بتونس.

أما السيد حبيب الملا¹⁵ (المؤسس والرئيس التنفيذي لمكتب حبيب الملا ومشاركوه) فقد عرض التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في الإمارات: الأولويات والعقبات، وقد بدأ حديثه بالتذكير بأن الإمارات هي عملاق اقتصادي وأكثر تداخلاً في العالم العربي مع الاقتصاد العالمي، إلا أنها رغم ذلك تعاني من بعض نقاط الضعف في تشريعاتها التجارية؛ وهذه النقاط يمكن تحديدها بما يلي: (1) الاعتماد على تشريعات لا تمثل أفضل الممارسات، (2) الاعتماد في التشريع على المدرسة المصرية والفرنسية

¹⁴ مرفق ربطاً الملحق رقم 12: عرض السيد احمد ورفلي حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في تونس: الأولويات والعقبات"

¹⁵ مرفق ربطاً الملحق رقم 13: عرض السيد حبيب الملا حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في الإمارات: الأولويات والعقبات"

وهذا الإطار وليد الصدفة وليس الدراسة والوعي خصوصاً وأن المدرسة الفرنسية غير مناسبة للإمارات من ناحية المواصفات السياسية والاقتصادية لأن طموح دبي هو أن تكون مركز إقليمي للأعمال،(3) توزع العملية التشريعية من مختلف الوزارات الأمر الذي يشكل مشكلة كبيرة، و(4) اعتماد قانون الشركات التجارية 1984 على قانون بلجيكي في عام 1945. وسأل السيد الملا عن إمكانية قانون مركزي اشتراكي خدمة اقتصاد ليبرالي، وتحدث عن اقتراح مشروع قانون شركات جديد عرض على مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاقتصادي ليتبين أنه "كارثة" فصدر قرار سياسي بسحب المشروع. فبدأ بإعداد مشروع جديد بعد مشروع دبي وأبو ظبي ولكنه تعثر لتعارضه مع غرف التجارة والمصالح الخاصة.

بعدها تحدث معالي السيد إسماعيل الوزير¹⁶ (عضو مجلس شورى في اليمن، رئيس المركز اليمني للتوفيق والتحكيم) حول للتوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في اليمن: الأولويات والعقبات، مستهلاً باستعراض سمات الواقع القانوني والتشريعي المتعلق بالتجارة والاقتصاد والأعمال في اليمن. من ثم عرض للقوانين المنظمة للنشاط التجاري والقوانين ذات الصلة محلاً مكامن القوة والضعف فيها، الاتفاقيات الاقتصادية بين اليمن والدول العربية والأجنبية، أنواع الشركات في اليمن والأحكام القانونية المتصلة بها، آثار الواقع التشريعي على تعزيز البيئة الاستثمارية، النظام المؤسسي، الإجراءات الإدارية، وأخيراً التوصيات الرئيسية بشأن إصلاح التشريعات التجارية.

في ختام هذه الجلسة كانت هناك مداخلة للسيد وسيم حرب، (المؤسس والمشرف عام في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة) متمنياً على جميع الوفود تبني والعمل على التوصيات التي ترد في التقرير

¹⁶مرفق ربطاً الملحق رقم 14 : عرض السيد إسماعيل الوزير حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في اليمن: الأولويات والعقبات"

الإقليمي مع التأكيد أن أي عملية صياغة وتعديل للتشريع العربي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الموروث الثقافي والمنهجيات الحديثة في الصياغة التشريعية: (نص - قانون - قرار).

بعد ذلك جرت مناقشة عامة بين الحضور والمتحدثين تم خلالها التطرق إلى أبرز المواضيع ذات الصلة بالإصلاح القانوني في المنطقة العربية ومنها (1) مستوى المعرفة لدى خريجي كليات الحقوق حيث أنه هناك نقص في عدد كليات الحقوق، وجميعها تعتمد مناهج قديمة، (2) أثر الثقافات على عملية التعديلات التشريعي، (3) التناقض بين قوانين التحكيم الوطنية و قوانين مراكز التحكيم. وقد اتفق المشاركون على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للتطوير والإصلاح داعين المشاركين والمنظمين الى اعتماد التوصيات الواردة.

❖ ورشة العمل الثالثة بعنوان " المتطلبات الرئيسية لتحسين البيئة القانونية للأعمال".

إنعقدت هذه الورشة برئاسة معالي الوزير إسماعيل الوزير (عضو مجلس شورى في اليمن، رئيس المركز اليمني للتوفيق والتحكيم) الذي شرح بأن تحسين البيئة القانونية للأعمال هي عملية متواصلة تحتاج الى عدة مكونات ومتطلبات لا بد من تحقيقها مجتمعة.

تحدّث بداية السيد زهير اسكندر¹⁷ (رئيس مركز الدراسات القانونية والقضائية في تونس) حول دور الصياغة التشريعية مؤكداً على أهمية تعزيز صياغة النصوص التنظيمية، على اختلافها، لما لها من دور أساسي ومهم في تحسين جودة النصّ وضمان تناسقه مع الأهداف التي وضع لأجلها واتساقه مع باقي القوانين السارية المفعول. وقد ركّز على أهمية تركيز الجهود على تنمية قدرات الأشخاص المكلفين بمهام الصياغة في إطار قضاء معرفي يتيح لهم الاستفادة من الخبرات المتوافرة في المنطقة العربية وخارجها ومن الأدوات والأساليب العلمية الحديثة. انتقل بعد ذلك المتحدث ليقدم التجربة التونسية التي انطلقت من

¹⁷ مرفق ربطاً الملحق رقم 15: عرض السيد زهير اسكندر، حول "دور الصياغة التشريعية"

قناعة راسخة بأنّ الصياغة التشريعية هي واحدة من المتطلّبات الرئيسية لتحسين البيئة القانونية. فأشار الى التدرّج الحاصل في تقدّم التجربة التونسية التي انطلقت بتأسيس مركز الدراسات القانونية والقضائية في تسعينات القرن الماضي تحت إشراف وزارة العدل وحقوق الإنسان والتي تستكمل اليوم بالعديد من الخطوات أبرزها تحويل هذا المركز الى مركز إقليمي مفتوح للبلدان العربية الراغبة في الاستفادة من الخدمات التدريبية والمعرفية التي سيقدمها.

وتحدّثت فيما بعد السيدة أرليت زكارايان¹⁸ (أستاذة جامعية) حول جودة ونوعية للمؤسسات والخدمات القانونية كجزء أساسي في منظومة البيئة القانونية للأعمال. واعتبرت أن التحديات التي أنت بها العولمة والاتجاه المتسارع نحو اللجوء الى المؤسسات القانونية الدولية في مجال الأعمال لا يلغي ضرورة النظر في رفع مستوى المؤسسات والخدمات الموجودة على المستوى الوطني، وذلك نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات والخدمات في الاندماج العالمي وفي تحسين البيئة القانونية بشكل عام ما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية. إن أساس المؤسسات والخدمات القانونية ذات النوعية الجيدة، بحسب السيدة زكارايان، هو التعليم القانوني الذي يرفع من قدرة العنصر البشري على المستوى الوطني. وأما أحد أهمّ العقبات أمام تفعيل دورها في بلدان المنطقة فهو الإطار القانوني والتنظيمي في مجال الأعمال الذي ينبغي تطويره في إطار قواعد الحكم الرشيد وحكم القانون ومكافحة الفساد، وبالنظر الى خمسة عوامل أساسية هي (1) الأمن والإستقرار القانوني، و(2) الشفافية، و(3) الشرعية، و(4) الفعالية، و(5) الخبرات المتخصصة.

¹⁸ مرفق ربطاً الملحق رقم 16: عرض السيدة ارليت زكارايان، حول "جودة المؤسسات والخدمات القانونية"

وتحدّث أخيراً السيد راينر غايغر¹⁹ (محام وأستاذ جامعي وخبير دولي للمشروع) عن حوكمة الشركات كعنصر أساسي في البيئة القانونية للأعمال، متناولاً أهمّ العقبات الموجودة في المنطقة، بينها الثغرات في الإطار التنظيمي وفي التمويل، وسيطرة الشركات المملوكة من الدولة والعائلات على السوق، وقلة المعلومات حول هيكل وأنشطة الشركات العاملة في السوق. لكنّه بالمقابل، لفت النظر الى تطوّرات إيجابية ومشجّعة بينها بعض الإصلاحات القانونية، وتطوّرات في أسواق رأس المال وأنماط الإستثمار والمؤسسات المالية الإسلامية، وبداياات صغيرة لكن متينة على مستوى التعاون الإقليمي. بناء على ما تقدّم، أوضح الدكتور غايغر أن هناك حاجة ماسّة الى تعزيز مقاربة إصلاحية مدفوعة من أصحاب المصلحة الحقيقيين، بحيث تسعى هذه المقاربة الى الموازنة بين فرض القانون وبين الالتزام الطوعي للشركات، وإلى التركيز على وضع وتنفيذ مبادئ الشفافية والمساءلة ونزاهة الأعمال، وإشراك المعنيين مباشرة في صنع القرارات، وتعزيز الترابط بين حوكمة الشركات وحوكمة القطاع العام.

فُتح بعد ذلك الباب أمام الأسئلة والنقاش، فتركزت مداخلات المشاركين حول التجربة التونسية في مجال الصياغة التشريعية، وحول المؤسسات المعنية بحلّ النزاعات في مجال الأعمال، وحول بعض نواحي حوكمة الشركات، لا سيّما لناحية تأثيرها على وتفاعلها مع الأزمة المالية والإقتصادية الحالية، مع اتفاق المشاركين على ضرورة إيلائها المزيد من الاهتمام داعين المركز العربي الى اعتماد توصية بهذا الشأن.

¹⁹مرفق ربطاً الملحق رقم 17: عرض السيد راينر غايغر، حول "حوكمة الشركات (corporate governance) والانعكاسات على البيئة القانونية للأعمال"

❖ ورشة العمل الرابعة بعنوان " إدخال المؤسسات القانونية الحديثة إلى النظم القانونية القائمة في

دول المشروع"

بدأت الجلسة بمداخلة للسيد فريدريك جيني²⁰ (رئيس هيئة المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي) حول قوانين المنافسة والمؤسسات الداعمة، فشرح عن أهمية تطوير نظم قانونية مناسبة تؤمن بيئة قانونية للأعمال مؤكداً على أهمية قوانين المنافسة في هذا الإطار خصوصاً لناحية تعزيز الاستثمار واليات السوق وخلق بيئة قانونية للأعمال. وقد ركز السيد جيني على أن قوانين المنافسة تساهم في دعم حكم القانون وتعزيز الشفافية والنزاهة وتأمين ما يعرف بـ"ثقافة المنافسة الشريفة"، خصوصاً وأن بعض القطاعات الأساسية في الدولة تتعرض لخطر الاحتكار في حال عدم وجود قوانين للمنافسة. وقد أشار الى أن التصرفات التي لا تحترم المنافسة وسياساتها تسيء ليس الى اقتصاد الدولة وحسب، بل حتى الى النظام الثقافي القائم والى العدالة الاجتماعية في الدولة. وقد عرض السيد جيني الى حالة المنافسة وقوة السوق في كل من دول المشروع متسائلاً عن حاجة كل من هذه الدول الى قوانين تنظم المنافسة خصوصاً في ضوء الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتدفق إليها. وقد أنهى السيد جيني مداخلته بالإشارة الى أن تطوير وإنشاء قوانين للمنافسة هو ضرورة حتمية من أجل تأمين ورشة إصلاح شاملة في المجال التشريعي وخلق بيئة ملائمة للاستثمار.

أما المداخلة الثانية فقد تحدث فيها السيد جون سبانوغل (بروفسور في جامعة جورج واشنطن) مشيراً الى أن قانون الشركات في الدول المعنية بالمشروع مستوحى بأغلبه من القوانين الأوروبية منذ منتصف القرن الماضي مما يبرز أهمية تحديثها لناحية استيعابها للمفاهيم الحديثة. وقد عرض السيد سبانوغل لأهمية إدخال الشركات الحديثة كشركات الهولدنغ التي بإمكانها أن تمتلك شركات فرعية بصورة تامة وشركات الأوف شور التي تمارس عملها من دون أن يكون لها وجود تمثيلي في الدولة لناحية دورها في تشجيع الاستثمار

²⁰مرفق ربطاً" الملحق رقم 18 :عرض السيد فريدريك جيني، حول "قوانين المنافسة والمؤسسات الداعمة"

الأجنبي على القدوم الى الدولة. وقد شرح السيد سبانوغل الى أن الشركة المحدودة المسؤولية تشكل نموذجاً جيداً للشركات الملائمة والمشجعة للاستثمار كونها تحمي المستثمر من إمكانية الرجوع الى أملاكه الخاصة وتؤمن لأصحاب الحصص إدارة شخصية لحصصهم. وكذلك الأمر بالنسبة لشركة الشخص الواحد الغير موجودة في معظم الدول المعنية باستثناء تونس والتي لا تتطلب عدة أشخاص لقيامها كونها لا تقوم على وحدة الذمة المالية مشيراً الى دورها الفاعل في تعزيز البيئة القانونية للأعمال وتعزيز الاستثمار. وقد أنهى السيد سبانوغل مداخلته مثنيً على أهمية وجود قانون واضح لشركات بحيث يكون المستثمر على بينة من إمكانياته ومسؤولياته رافعاً أربع توصيات الى الدول المعنية بالمشروع هي(1) بحث إمكانية إدخال شركات الهولدنغ في النظم القانونية القائمة، (2) إدخال شركات الأوف شور في النظم القانونية القائمة، (3) تحديث القوانين التي ترعى الشركات المساهمة و(4) إدخال شركات الشخص الواحد.

المداخلة الأخيرة كانت للسيد سامي حويربي²¹ (مدير خدمات تسوية المنازعات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وإفريقيا في غرفة التجارة الدولية) حول مفهوم التحكيم في إطار نظام وسائل حل النزاعات البديلة التابع لغرفة التجارة الدولية وقد أشار الى ضرورة إدخال هذه الوسيلة في الأنظمة القانونية القائمة . وبعد أن عرف الوسائل البديلة لحل النزاعات بالآليات التي يلجأ إليها الأطراف بإرادتهم الحرة عند وجود خلاف عوضاً عن القاضي، ومقديماً عدة أمثلة كالوساطة، الخبرة، المصالحة ومجال النزاعات. وقد قدم السيد حويربي بعرض سريع لآليات الشروع في إجراءات حل النزاعات لدى غرفة التجارة الدولية والتي تختلف بحسب ما إذا كان هنا اتفاق مسبق للجوء الى هذه الغرفة أم لم يكن. وقد شرح للإجراءات المتبعة لناحية اختيار المحكم والمحايد والأتعاب وإدارة النزاعات، ووسائل إنهاء الإجراءات. ووفي ختام مداخلته عرض السيد حويربي لأبرز فوائد النظام المتبع لدى هذه الغرفة لناحية سرية الجلسات والمداولات، مرونة النظام وقابليته للتغيير، سرعته وانخفاض تكاليفه، مقدماً شرحاً مفصلاً

²¹مرفق ربطاً الملحق رقم 19: عرض السيد سامي حويربي، حول "الوسائل البديلة لحل النزاعات"

لحالة حل النزاعات في الدول المعنية بالمشروع لناحية توفر الإطار التشريعي اللازم سواء وطنياً أو فيما يتلق بالمعاهدات الدولية.

في ختام هذه الجلسة دار حوار بين الحاضرين تمحور حول ثلاث نقاط أساسية هي (1) مساوئ ومزايا التحكيم بالمقارنة مع القضاء، و(2) الفارق الرئيسي بين المنافسة والتنافس، و(3) مفهوم مزايا شركة الشخص الواحد وأثرها على الاستثمار.

❖ الجلسة الختامية

خصت الجلسة الختامية لقراءة الخلاصات الرئيسية لورش العمل الأربع والتي قررها تباعاً السيد خليفة التونكي (مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية في وزارة التجارة في تونس)، السيد علي زبيب (محام بالاستئناف وأستاذ جامعي ومنسق مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، السيد أركان السبلاني (اختصاصي قانوني، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وأخيراً السيدة رلى عاكوم (أخصائية قانونية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة).

بعد ذلك قام السيد وسيم حرب (المؤسس والمشرف عام في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة) بإعلان انتهاء أعمال المؤتمر معرباً عن تمنيه بأن يكون قد حقق نتائجه المرجوة وداعياً جميع المشاركين الى إرسال أية تعليقات أو ملاحظات على التقارير الوطنية والتقارير الإقليمية أو موضوع المؤتمر بشكل عام على البريد الإلكتروني: echalhoub@arabruloflaw.org وذلك بغية تأمين التواصل المستمر والعمل المشترك من أجل تعزيز الواقع التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انطلاقاً من تطوير البيئة القانونية للأعمال بمختلف مكوناتها. وقد عرض السيد حرب للخلاصات التي نتجت عن المؤتمر والتي تتمحور حول خمسة ركائز: (1) السياسات والتشريعات المؤثرة في

الأعمال، (2) مضمون هذه التشريعات، (3) التعاون بين القطاع العام والخاص، (4) كفاءة العنصر البشري في الأجهزة الإدارية والسلطة القضائية والتنفيذية، و(5) تعزيز المعرفة القانونية القائمة في الدول العربية.

أخيراً قام معالي السيد زهير المظفر (الوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بالوظيفة العمومية والتنمية الإدارية) ممثلاً بالسيد فتحي بديرة، بإلقاء الكلمة الختامية الرسمية مؤكداً على متابعة أعمال هذا المؤتمر ومنوهاً بنتائج لناعية التوصيات والمقترحات العملائية. وقد أكد السيد مظفر على أهمية العمل على تعزيز القوامين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انطلاقاً من تجارب الدول المعنية بالمشروع. وقد أوضح أن المرحلة الأولى من المشروع قد أظهرت نتائج ايجابية تؤكد أن التغيير ما زال ممكناً وأن المنطقة لازالت قادرة على استقطاب استثمارات جديدة تعزز التنمية في المنطقة. وانطلاقاً من ذلك، فقد شدد على أهمية تحديث قانون الشركات بما يسمح ب بروز أنماط جديدة للشركات وتبسيط الإجراءات والمعاملات وتعزيز قواعد المنافسة؛ كل هذه الأمور من شأنها أن تساهم في تعزيز ثقافة الأعمال و بروز جيل جديد من الإصلاحات الجريئة والناجحة. وفي ختام كلمته، كرر السيد مظفر الشكر الى جميع المشاركين والى الفريق المنظم في وزارة التجارة والصناعات التقليدية في تونس والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة متمنياً لهم النجاح والاستمرار قدماً في مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3. الخاتمة

شكل هذا اللقاء نقطة انطلاق هامة لتوحيد جهد إقليمي يسعى إلى الاهتمام بتعزيز القوانين التجارية وتحسين مناخ الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر محاولة استعراض ومناقشة الواقع

السائد لهذه الجهة بصورة موضوعية وعملية وبما يتناسب مع واقع وحاجات الدول. هذا اضافة الى ان المؤتمر ومن خلال المداخلات والمناقشات التي جرت اثناءه، شكّل فرصة فريدة لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية وبينها وبين مصادر الخبرة الدولية الامر الذي انعكس ايجابا في تعميق عملية بناء المعرفة ودفع عجلة التطوير والإصلاح. وقد ساهم المؤتمر في تحسين قدرة المشاركين على فهم القضايا التجارية انطلاقاً من المخرجات التي تم تطويرها في سياق المرحلة الأولى من المشروع. كما خرج المؤتمر بتوصيات حول الإصلاح القانوني والاستراتيجيات العامة التي تساهم في تعزيز مناخ الأعمال في دول المشروع، و تعزيز قدرة القطاع الخاص على الانخراط في الحوار السياسي المستقبلي مع الحكومات.

لائحة الملاحق:

1. الملحق رقم 1: لائحة المشاركين في المؤتمر
2. الملحق رقم 2: عرض السيد سمير نصر حول "الجانب المتعلق ببيئة الأعمال والاستثمار من" التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية" ونتائج حول مخاطر الأعمال في دول المشروع"
3. الملحق رقم 3: عرض السيد روجيه ملكي، حول: "مناخ الأعمال في لبنان: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح"
4. الملحق رقم 4: عرض السيد لطفي بو زيان، حول: "مناخ الأعمال في تونس: التحديات والمخاطر ومجالات الإصلاح"
5. الملحق رقم 5: عرض السيد جوليان لفيش، حول: "تقويم مناخ الأعمال: المقاربات والمؤشرات الرئيسية"
6. الملحق رقم 6: عرض السيد الكسندر بومر، حول: "استراتيجيات تطوير مناخ الأعمال: التعريفات والنموذج المعتمد من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"
7. الملحق رقم 7: عرض السيد كمال حمدان، حول: "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المشروع: الحوافز والعقبات"
8. الملحق رقم 8: عرض السيد خالد يحياء، حول: "العلاقة والتفاعل بين المستثمرين الأجانب والمحليين"
9. الملحق رقم 9: عرض السيد هاني البوعاني، حول " دور مجتمع القانونيين"
10. الملحق رقم 10: عرض السيدة جيزيل زوين حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات"
11. الملحق رقم 11: عرض السيد أنطوان باسيل حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في لبنان: الأولويات والعقبات"
12. الملحق رقم 12: عرض السيد احمد ورفلي حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في تونس: الأولويات والعقبات"
13. الملحق رقم 13: عرض السيد حبيب الملا حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في الإمارات: الأولويات والعقبات"
14. الملحق رقم 14: عرض السيد إسماعيل الوزير حول "التوصيات الرئيسية حول التشريعات التجارية في اليمن: الأولويات والعقبات"
15. الملحق رقم 15: عرض السيد زهير اسكندر، حول "دور الصياغة التشريعية"
16. الملحق رقم 16: عرض السيدة ارليت زكاريان، حول "جودة المؤسسات والخدمات القانونية"
17. الملحق رقم 17: عرض السيد راينر غايغر، حول "حوكمة الشركات (corporate governance) والانعكاسات على البيئة القانونية للأعمال"
18. الملحق رقم 18: عرض السيد فرديريك جيني، حول "قوانين المنافسة والمؤسسات الداعمة"
19. الملحق رقم 19: عرض السيد سامي حويربي، حول "الوسائل البديلة لحل النزاعات"